



The Justice of the Companions (Doubts and Responses)

HUDA FARAJ ALZILITINI *

Department of Jurisprudence and its Principles, Faculty of Sharia Sciences, University of Al-Marqab, Al-Khums, Libya

[hfzilitini@elmergib.edu.ly](mailto:hazililini@elmergib.edu.ly)

عدالة الصحابي (شبهات وردود)

أ. هدى فرج الزليتيني *

قسم الفقه وأصوله ، كلية علوم الشريعة، جامعة المرقب، الخمس ، ليبيا

تاريخ النشر: 2025-08-16

تاريخ القبول: 2025-08-05

تاريخ الاستلام: 2025-07-05

الملخص:

هذا البحث هو محاولة لإلقاء الضوء حول موضوع حقيقة عدالة الصحابي والشبهات المثارة حولها ، هذه القضية التي تجاذبت فيها أقلام الكُتّاب كثيراً ، بين من أعطي الصحابي مكانةً عاليةً مميّزةً، وبين من جعلهم كسائر الرواة، ونظراً لخطورة هذا الموضوع وأهميته ولأنه يحتل مكانةً هامةً عند المسلمين فقد وقع اختياري عليه ليكون بحثي حوله.

وقد خلصت من خلال هذا البحث إلى أن عدالة الصحابة - رضي الله عنهم - هو أمر متفق عليه بين جميع المسلمين، دل عليه كتاب الله وسنة رسوله ، ثم إجماع الأمة، ولا يطعن فيهم إلا مُغرض أو جاهل ، كما خلّصت إلى حقيقة أن رتبة الصحابي قد مُنحت لكل من لقي النبي ﷺ، أما فضل الصحبة فلم ينالها إلا من طالت صحبته وكثرت ملازمته للرسول ﷺ، كذلك ترجيح قول من قال بتعديل كل الصحابة رضوان الله عليهم، ولكن عدالتهم هذه لا تقتضي عصمتهم، فهم ليسوا بمعصومين من ارتكاب الذنوب، فقد وقعت من بعضهم الهفوات والزلات، وإنما المقصود بعدالتهم هو: تمام الثقة بأقوالهم وأخبارهم، فهم لا يتعمدون الكذب في شهادتهم، ولا في أخبارهم، ولا يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ ، فالعدالة في حقيقتها أن لا يكذب الصحابي في روايته عن رسول الله ﷺ لا أن لا يخطئ ، ولذلك فإن الصحابي قد يكون عدلاً مع أنه قد ارتكب بعض المعاصي والذنوب.

الكلمات الدالة: العدالة ، الصحابي ، الشبهات ، الردود، الرواية.

Abstract:

This research is an attempt to shed light on the issue of the Companions' integrity ('Adālah) and the suspicions raised about it — a topic that has long been a point of contention among writers. Some have elevated the Companions to a distinguished and unique status, while others have treated them like any

other narrators. Due to the seriousness and importance of this subject, and because it holds a significant place among Muslims this topic was chosen to write a research paper about it .

Through this research, I concluded that the integrity of the noble Companions — may Allah be pleased with them — is a matter unanimously agreed upon by all Muslims, as confirmed by the Qur'an, the Sunnah of the Prophet, and the consensus of the Ummah. Only an ignorant or malicious person would challenge this. I also concluded that the rank of "Companion" was granted to anyone who met the Prophet ﷺ, while the virtue of companionship was only attained by those who remained in his company for a longer time and closely accompanied him. Additionally, I favored the opinion that all the Companions — may Allah be pleased with them — are considered upright. However, their integrity does not imply infallibility, as they are not immune from committing sins or mistakes; some slips and errors did occur among them. Yet, the intended meaning of their integrity is the full trustworthiness of their statements and reports — they do not intentionally lie in their testimonies, their narrations, or about the Messenger of Allah ﷺ. True integrity means that a Companion does not lie when narrating from the Prophet ﷺ, even though he might err. Therefore, a Companion may be just and upright even if he committed some sins or errors.

Keywords: Justice, companion, suspicions, responses, narration.

المُقَدِّمَةُ:

الحمد لله مستحق الحمد بلا انقطاع، ومستوجب الشكر بأقصى ما يُستطاع، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، ومن اقتفى أثره واهتدى بهداه، أما بعد...
فإنه لا يخفى علينا اليوم ما تتعرض له أمة الإسلام من هجمات شرسة عليها وعلى عقيدتها الإسلامية، يقودها أعداء الإسلام والمسلمين في كل مكان، وقد ازدادت شراسة هذه الهجمات وتوسعت في عصرنا هذا، خاصة مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، ومن أبرز جوانب هذه الحرب وأخطرها هو الطعن والتشكيك في عدالة صحابة رسول الله ﷺ؛ وذلك لأن الطعن فيهم وإسقاط عدالتهم هو في الحقيقة إسقاط للشريعة وهدم الاحتجاج بها لأنهم حملتها، والطعن فيهم أسهل من الطعن في القرآن والسنة، وسعي أعداء الأمة للنيل من مكانتهم هي مقدمة للنيل من الحديث النبوي الشريف، فالتشكيك في الصحابة وعدالتهم هو الباب الذي يريدون الولوج من خلاله إلى التشكيك بعد ذلك في القرآن والسنة الشريفة؛ وهذا بالتأكيد هو الهدف الأساسي الذي يسعى أعداء أمتنا للوصول إليه، وهو ما صرح به أحد الزنادقة قديماً، فعن أبي داود السجستاني أنه قال: لما جاء الرشيد بشارك - وهو رأس الزنادقة ليضرب عنقه - قال له: أخبرني، لم تعلمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض - أي الطعن في الصحابة - والقدر؟ ف عليه قائلاً: إنا نريد الطعن على الناقل، فإذا بطلت الناقل؛ أوشك أن يبطل المنقول (1)، وهذا ما تنبه له سلفنا الصالح رضي الله عنهم، فأذكر هنا قول الحافظ أبي زرعة حين قال: أن الرجل إذا رأيته ينتقص أحداً من أصحاب ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك لأن الرسول ﷺ والقرآن عندنا حق، وإنما أوصل إلينا هذا القرآن وهذه السنن أصحاب رسول الله ﷺ، فهم يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ كي يبطلوا الكتاب والسنة، والجرح به أولى وهم زنادقة (2).

ونظراً لأهمية موضوع عدالة الصحابة باعتباره من المواضيع المهمة التي يجب على كل مسلم أن يعرفها حق المعرفة، فقد اخترت الكتابة عن هذا الموضوع لعظم شأنه ولحاساسيته في نفس الوقت، ولما نسمعه ونقرأه كل يوم من أقوال ما أنزل الله بها من سلطان في حق الصحابة الكرام رضوان الله عليهم،

(1) ينظر: تاريخ بغداد، (308/4).

(2) ينظر: الكفاية، للخطيب البغدادي، ص: (49).

و ما وقع وشجر بينهم ، متمسكين بشبهات واهية يتشبثون بها ، وروايات ضعيفة موضوعة و مكذوبة ، يتلقونها و يلتقطونها من الكتب المنحولة و الضعيفة، فيطيطرون بها في الأفاق كشيطان العقبة، كتكفير بعض الصحابة أو سبهم أو الطعن في خلافة بعضهم - رضوان الله عليهم أجمعين.

ولقد اجتهدت في أن أصب اهتمامي في البحث على بيان حقيقة العدالة ، ومفهوم الصحابي، وأدلة ثبوت عدالتهم في الكتاب والسنة والإجماع، ثم إبراز الشبه التي يحاولون من خلالها نفي العدالة عن الصحابة الكرام، والتي يلتبس فيها الأمر غالباً ونحتاج فيها لجواب شافٍ وكافٍ.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كونه يبحث في موضوع له مكانة بارزة في الفكر الإسلامي، إلا وهو الطعن في عدالة صحابة رسول الله الكرام ، إذ هم حملة حديث النبي ﷺ وناقضوا الشريعة لنا فإذا طعنوا في الناقله يسهل عليهم إبطال المنقول ، كما تتجلى أهميته في رد تلك الهجمات الشرسة التي تتعرض لها سنة النبي الكريم صلوات الله وسلامه عليه- من قبل أعداء هذا الدين الذين لا يتوقفون عن محاولاتهم هدم ديننا من خلال طعنهم في صحابة رسول الله صلي الله عليه وسلم ، فلذا كان لزاماً علي كل المشتغلين في السنة أن يشمروا سواعد الجد وأن يبذلوا كل الوسع والطاقة في الدفاع عن سنة نبينا محمد ﷺ، وصحابته الكرام رضوان الله عليهم.

مشكلة البحث:

تُثار في العصر الحديث العديد من الشبهات حول عدالة الصحابة -وهو أصل من أصول منهج أهل السنة والجماعة - وهذه الشبهات قد بُنيت على أحداث تاريخية أو مواقف سياسية مرّ بها بعض الصحابة ، كحروب الفتنة وما جرى بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وقد تبنى هذه الشبهات والطعون بعض الاتجاهات الفكرية والمذهبية ، مما أدى إلى إشكالات في التعامل مع النصوص الشرعية ، والتشكك في مصداقيتهم كمصدر من مصادر التشريع والطعن في ثوابت العقيدة و السنة .

من هنا تتجلى مشكلة البحث في أن هذه الشبهات بدأت تتخذ طابعاً منهجياً منظماً في الطرح الحديث، وغالباً ما تُعرض في وسائل الإعلام أو ضمن دراسات فكرية وأكاديمية ظاهرها الحياد ، وباطنها الطعن في ثوابت الدين ، وهذا ما يُحتم علينا دراسة هذه الشبهات دراسة علمية تحليلية موضوعية تستند إلى أصول أهل العلم ، وتبين الموقف الصحيح من عدالة الصحابة ، وتفند هذه الشبهات بالأدلة العلمية والعقلية، والرد عليها بالمنهج العلمي والنقدي ، بما يسهم في ترسيخ الفهم الصحيح لمكانة الصحابة وعدالتهم وفق المنهج الإسلامي المعتمد.

بناءً على ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث وفق الأسئلة التالية:

- 1- ما مفهوم العدالة لغة واصطلاحاً، وما هي حقيقة الصحابي عند أهل العلم ؟
- 2- ما منزلة الصحابة وفضلهم في القرآن الكريم والسنة الشريفة؟ وما هي مكانتهم عند السلف الأبرار؟
- 3- ما هي أدلة ثبوت عدالة الصحابة رضوان الله عليهم من القرآن والسنة والاجماع؟
- 4- ما هي أهم الشبهات المثارة حول عدالة الصحابي ؟ وكيف تم دحضها والرد عليها؟

أهداف البحث:

الهدف من البحث هو تسليط الضوء على مفهوم عدالة الصحابي ، والشبهات المثارة حولها، والردود عليها من خلال الأدلة الشرعية والعقلية، وبناءً على ذلك يمكن تحديد أهدافه في :

- 1- بيان مفهوم العدالة لغة واصطلاحاً، تعريف الصحابي عند أهل العلم .
- 2- بيان منزلة الصحابة وفضلهم في القرآن الكريم والسنة الشريفة وإبراز مكانتهم عند السلف الأبرار .

3- شرح أدلة ثبوت عدالة الصحابة رضوان الله عليهم من القرآن والسنة والاجماع.

4- بيان أهم الشبهات المثارة حول عدالة الصحابي وكيف تم دحضها والرد عليها.

منهج البحث:

استتعت في بحثي هذا بالمنهج الاستقرائي والتحليلي ثم النقدي، وذلك ببيان مفهوم الصحابي عند أهل العلم، وبيان ما ورد من آيات قرآنية وأحاديث شريفة عن فضل الصحابة الكرام، ثم تتبع الأدلة التي تثبت عدالة الصحابي وتحليلها، وصولاً إلى أهم الشبه التي وجهوها لهم طعنًا في عدالتهم، ثم الرد عليها ودحضها بالأدلة والحجج الدامغة من قبل الأصوليين والمحدثين.

منهجية البحث:

* اعتمدت في الجمع والتحرير والتوثيق والتخريج على أمهات المصادر والمراجع الأصلية، كما توخيت العمق غير المخل بقدر الإمكان مع مراعاة الدقة في نقل الأحكام ونسبتها إلى قائلها.

* قمت بعزو الآيات القرآنية إلى سورها وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية في متن البحث تكريماً للقرآن الكريم.

* قمت بتخريج الأحاديث النبوية المذكورة في ثنايا البحث من مصادر الحديثية تخريجاً علمياً من كتب السنة، مع بيان حكم أهل الحديث في درجتها - هذا إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما- فإن كانت كذلك اكتفيت حينئذ بتخريجها.

* قمت بضبط ألفاظ الأحاديث الواردة في البحث.

* لم أترجم للرواة والأعلام الذين ذكروا في ثنايا البحث، تجنباً لثقل الهوامش.

* إذا نقلت الكلام حرفياً من مصدره فإنني أضعه بين علامتي تنصيص هكذا " " ، أما إذا نقلته بتصرف فإنني أشير إلى ذلك في الهامش بقول: يُنظر.

* ذكرت بيانات المصادر والمراجع كاملة في آخر البحث والاكتفاء بذكرها مختصرة في أثناء البحث.

هيكلية البحث:

بناءً على الإشكالية المبينة مسبقاً جاءت خطة البحث مقسمة إلى مقدمة ومبحث تمهيدي ومبحثين وخاتمة وذلك على النحو التالي:

المقدمة: ذكرت فيها أهمية البحث ومشكلته، وأهدافه، ثم منهج البحث وخطته.

مبحث تمهيدي: في التعريف بمفاهيم ومصطلحات البحث

المطلب الأول: مفهوم العدالة لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: التعريف بحقيقة الصحابي لغةً واصطلاحاً.

المبحث الأول: في عدالة الصحابي

المطلب الأول: منزلة الصحابة وفضلهم في الكتاب والسنة الشريفة، ومكانتهم عند السلف الصالح.

الفرع الأول: منزلة الصحابة وفضلهم في القرآن الكريم.

الفرع الثاني: منزلة الصحابة وفضلهم في السنة الشريفة.

الفرع الثالث: مكانة الصحابة وفضلهم عند السلف الصالح.

المطلب الثاني: الأدلة على ثبوت عدالة الصحابي.

المبحث الثاني: بعض الشبهات المثارة حول عدالة الصحابي والرد عليها

المطلب الأول: شبهة وجود المنافقين بين المسلمين في مجتمع المدينة (الصحابة المنافقين).

المطلب الثاني: شبهة فرار الصحابة وتوليهم يوم الزحف.

المطلب الثالث: شبهة ردة بعض الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ

المطلب الرابع: شبهة قتال الصحابة بعضهم بعضاً.

المطلب الخامس: شبهة أن الصحابة كان يكذب بعضهم بعضاً.

المطلب السادس: شبهة دعوى فساد مرويات السيدة عائشة رضي الله عنها .

مبحث تمهيدي : في التعريف بمفاهيم ومصطلحات البحث

المطلب الأول : مفهوم العدالة لغة واصطلاحاً.

الْعَدَالَةُ لغة :من الْعَدَلِ وهو القصد في الامور ، يقال : عدل عليه في القضية فهو عادل ، وهو خلاف الجور ، وعدلت الشاهد نسبته إلى العدالة و وصفته بها ، وفلان من أهل المعدلة ، أي: من أهل العدل، وتعديل الشيء : تقويمه ، يقال : عدّلته فاعتدل، أي قوّمته فاستقام(3).

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن العدالة في اللغة تعني : الاستقامة ، وأن العدل من الناس: هو المرضي المستوي الطريقة، و الذي لم يظهر منه ريبة ، و هو أيضاً الذي يرضي عنه الناس و يقبلون شهادته و يقتنعون بها ، وأن العدالة صفة توجب لموصوفها الاحتراز عما قد يخلّ بالمروءة عادة، فلا تخلّ بالمروءة ظاهراً المرة الواحدة من تحريف الكلام وصغائر الهفوات لاحتمال النسيان والغلط والتأويل بخلاف ما إذا عُرف به و تكرر فيكون الظاهر الإخلال.

ثانياً: معنى العدالة في الاصطلاح

جاءت عبارات العلماء من الأصوليين والمحدثين والفقهاء في ماهية العدالة وحقيقتها- اصطلاحاً -متنوعة ومختلفة ، وفيما يلي سأذكر بعضاً من هذه التعريفات:

1- نبدأ بقول الإمام الخطيب البغدادي وهو أن : العدل هو من عرف بأدائه لفرائضه ولزومه ما أمر به، وتوقيه ما نهى عنه ، وتجنب الفواحش المسقطه، وتحريره الحق والواجب في أفعاله ومعاملته، وتوقيه في لفظه مما قد يثلم المروءة و الدين ، فمن كانت هذه حاله فهو من نصفه بأنه عدل في دينه، ومعروف بالصدق في حديثه (4).

2-أما العلامة أبو حامد الغزالي فقد عرّف العدالة بأنها : استقامة في السيرة والدين، وهيئة راسخة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً حتى تحصل الثقة بصدقه، فلا ثقة بقول من لا يخاف الله خوفاً وازعاً عن الكذب(5).

3- وقال السيوطي في تعريفه للعدالة: بأنها ملكة، أي :هيئة راسخة في النفوس تمنع من اقتراف كبيرة أو صغيرة مما تدل على الخسة أو مباح لكنه يخل بالمروءة ، وهذه أحسن عبارة في حدها ، وأضعفها من عرفها بأنها : اجتناب الكبائر والإصرار على الصغائر (6) .

4- أما القرافي فقد عرف العدالة في تنقيح الفصول بأنها : " اجتناب الكبائر و بعض الصغائر و الإصرار عليها ، والمباحات القاذحة في المروءة" (7) .

هذه بعض من تعريفات العلماء للعدالة في الاصطلاح ، و هي وإن تنوعت واختلفت عباراتها إلا أنها ترجع كلها إلى معنى واحد وهو أن العدالة ملكة راسخة في النفس تحمل صاحبها على ملازمته

(3) يُنظر: الصحاح للجوهري ، مادة (عدل)، (1761/5)، المصباح المنير للقيومي، مادة (عدل)، (396/2).

(4) يُنظر: الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي ، ص: (80).

(5) يُنظر: المستصفى، أبو حامد الغزالي ، (125/1).

(6) يُنظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي ، ص: (384).

(7) شرح تنقيح الفصول، للقرافي ، ص: (43/2).

للتقوى والمروءة ، ولا يتحقق ذلك للإنسان إلا بفعل المأمورات وترك المنهيات، وابتعاده عن كل ما قد يخل بالمروءة.

ونستطيع القول بناءً على ما ذكر آنفاً أن العدالة لم تتحقق في أحد تحققها في صحابة رسول الله ﷺ ، فجميعهم عدول قد تحققت فيهم صفة العدالة ، ومن صدرت منه ما دل على خلاف ذلك كوقوعه في معصية أو اقترافه لذنوب فإنه سرعان ما تحصل منه التوبة النصوح التي يتحقق بها رجوعه وتغسل بها حوبته -رضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين.

المطلب الثاني: في التعريف بحقيقة الصحابي لغةً واصطلاحاً الصحابي لغةً:

أصل (صحب): يدل على مقارنة شيء ومقاربتة، ويطلق - مصدر صحب- على الملازمة، ويطلق على المعاشرة، ويطلق على من حصل له مجالسة ورؤية، كما يطلق أيضاً على من صحب أقل ما يطلق عليه اسم صحبة، فضلاً عن طالت صحبته، وكثرت مجالسته، ولكنه لا يقال في العرف إلا لمن كثرت ملازمته ، والصحابي في لغة العرب مشتق من الصحبة، يقال: أصبح به صحبة فأنا صاحب، والمصاحبة تقتضي طول لبته، ولذلك فإن المصاحبة والاصطحاب أبلغ من الاجتماع ، فكل اصطحاب اجتماع، وليس كل اجتماع اصطحاباً (8).

الصحابي في الاصطلاح:

أورد أهل العلم تعريفات عديدة لبيان معنى الصحابي في الاصطلاح، وذلك راجع إلى اختلاف العلماء فيمن يطلق عليه اسم الصحابي على أقوال كثيرة ترجع في النهاية إلى قولين:

القول الأول (9): ذهب أصحاب هذا القول إلى أن الصحابي هو : من لقي رسول الله ﷺ ، وآمن به، ومات على ذلك ، فیدخل تحته كل من لقي النبي ﷺ صغيراً أو كبيراً، حراً أو عبداً ، طالت صحبته أو قصرت، شريطة أن يكون قد آمن به، ومات على الإيمان ، وهذا هو المعنى اللغوي للصحبة، وعلى هذا القول جمهور المحدثين وبعض الأصوليين .

واستدل القائلون بهذا القول بقوله ﷺ عندما أتى إلى المقبرة : ((السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ذَا رَقُومٍ مُّؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآجِفُونَ وَدِدْتُ أَنَا قَدْ رَأَيْنَا إِخْوَانَنَا ، قَالُوا : أَوْلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : ((أَنْتُمْ أَصْحَابِي وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ)) (10)، حيث قسم ﷺ أتباعه إلى قسمين: أصحاب، وإخوان، فجعل كل من لقيه من أصحابه، ومن عداهم إخوانه. وممن أخذ بهذا القول من أهل العلم أذكر:

1- ممن أخذ بهذا القول الإمام أحمد بن حنبل حيث قال : "كل من صحبه سنة، أو شهراً ، أو يوماً أو ساعة و رآه فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه" (11).

2- قال الإمام البخاري : "من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه" (12).

3- الإمام ابن حجر العسقلاني عرف الصحابي تعريفاً جامعاً مانعاً فقال : إن أصبح ما وقف عليه من ذلك أن الصحابي: هو من لقي رسول الله ﷺ مؤمناً به، وبقي على إيمانه حتى مات على ذلك ؛ فیدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو عنه شيئاً ، وسواء كان ممن غزا معه أو لم يغز معه

(8) ينظر: المفردات، للراغب (ص: 475)، مقاييس اللغة، لابن فارس (3/ 335)، فتح المغيبي شرح ألفية الحديث ، للسخاوي (3/ 93).
(9) ينظر: علوم الحديث ، لابن الصلاح ، ص: (171).

(10) أخرجه مسلم ، كتاب الطهارة ، باب استحباب إطالة الغرة والتجليل في الوضوء ، (1/ 218)، ح رقم (149).

(11) أصول السنة ، للإمام أحمد بن حنبل ، ص: (40-41).

(12) ينظر: البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة ، (3/ 1333)، ورواه الخطيب البغدادي في الكفاية، ص: (51).

أبداً ، ومن رآه ولو لم يجالسه ، أو من لم يره لعارض وسبب كالعمى، ويخرج بقيد «الإيمان» هنا من لقيه وهو كافر ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يحصل له إجتماع به مرة أخرى ، وقولنا: «به» يخرج بهذا القيد من لقيه مؤمناً بغيره ، كمن لقيه من مؤمن أهل الكتاب قبل البعثة..... وخرج بقولنا: «ومات على الإسلام» أي من لقيه مؤمناً به ثم ارتد بعد ذلك ، ومات على ردة والعياذ بالله ، وقد حصل ذلك من عدد يسير ؛ كعبيد الله بن جحش الذي كان زوج أم حبيبة؛ فإنه أسلم معها، وهاجر إلى الحبشة، فتنصر هو ومات على نصرانيته⁽¹³⁾، وكعب الله بن خطل الذي قتل وهو متعلق بأستار الكعبة⁽¹⁴⁾، ويدخل فيه من ارتد وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت كربيعة بن أمية بن خلف⁽¹⁵⁾، سواء اجتمع به ﷺ مرة أخرى أم لا؛ وهذا هو الصحيح المعتمد،.....⁽¹⁶⁾.

وهذا التعريف مبني على القول الأصح المختار عند أكثر المحققين؛ كالإمام أحمد بن حنبل والبخاري، ومن تبعهما ، وهناك أقوال أخرى تعتبر من الأقوال الشاذة : كقول من قال: إنه لا يعد صحابياً إلا من كان فيه وصف من أوصاف أربعة: من طال مجالسته، أو ضبط أنه غزا معه ، أو حفظت روايته، أو من استشهد بين يديه؛ وهناك من اشترط في صحة صحبته ﷺ شرط بلوغ الحلم ، أو المجالسة ولو قصرت، وهناك قول بأن كل من رأى النبي ﷺ فهو صحابي، وهو هنا محمول على من بلغ سن التمييز؛ إذ من لم يميز لا تصح نسبة الرؤية إليه، فقد يصدق أن النبي -صلوات الله وسلامه عليه- قد رآه فيكون صحابياً من هذه الحيثية، ولكن حيث الرواية يكون تابعياً⁽¹⁷⁾.

القول الثاني⁽¹⁸⁾ : أن الصحابي لا يكفي فيه أن يلقى الرسول ﷺ، بل لا بد من أن يصحبه، وأن تطول صحبته له ، ثم يموت بعد ذلك على الإيمان ، وهو المعنى العرفي للصحبة، وهو قول أكثر الأصوليين. وبناءً على هذا القول فإن من لم يحظ بطول صحبة للنبي ﷺ، أو رآه مرة ، أو كان صغيراً لا يعقل حين وفاته ﷺ، فإن هؤلاء جميعاً لا يشملهم اسم الصحبة.

⁽¹³⁾ رواه أبو داود في سننه ، كتاب النكاح، باب الصداق، (1/ 640)، ح رقم (2107)، وسكت عنه، ورواه أحمد في مسنده ، (398/45) ، ح رقم (27408)، و رواه الحاكم في مستدركه ، كتاب النكاح ، (2/ 198)، ح رقم (2741)، بلفظ: (عن عروة عن أم حبيبة أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش فمات بأرض الحبشة فزوجها النجاشي النبي -ﷺ- وأمهرها عنه أربعة آلاف وبعث بها إلى رسول الله ﷺ مع شرحبيل ابن حسنة)، وقال عنه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

⁽¹⁴⁾ أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الحج ، باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام (2/ 655)، ح رقم (1749)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام ، (2/ 989)، ح رقم (1357).

⁽¹⁵⁾ ينظر: تعجيل المنفعة، لابن حجر العسقلاني، (1/ 526)، الطبقات الكبرى، لابن سعد ، (3/ 282).

⁽¹⁶⁾ رواه ابن زنجويه في (الأموال)، (1/ 302) ولفظه: عن إبراهيم النخعي، وينظر: البداية والنهاية لابن كثير (11/ 266)، الطبقات الكبرى لابن سعد ، (22/ 6).

* أما من ارتد منهم عن الإسلام ثم عاد في حياته ﷺ فصحبته عائدة إليهم بعودة صحبتهم له كعبد الله بن أبي سرح ، وأما من ارتد منهم في حياته ثم عاد إلى الإسلام بعد موت النبي ﷺ ، كالأشعث بن قيس ففي عودة صحبتهم له نظر عند من يقول بأن الردة محبطة للعمل وإن لم تستمر ردة حتى الموت وهو قول أبي حنيفة ، أما الشافعي فيقول أنها إنما تحبط العمل إذا ما اتصالت بالموت، واشترط كونه ﷺ حياً حتى يخرج ما لو رآه بعد موته قبل الدفن، واشترط كون الرؤية له في عالم الشهادة دون عالم الغيب ، ووراء ذلك أمور في اشتراط أمور أخرى من التمييز أو البلوغ في الرأي ، أما التمييز فالظاهر اشتراطه كما هو عند يحيى بن معين وابن عبد البر وغيرهم ، وأما اشتراط البلوغ في حالة الرؤية فقد حكاه الواقدي عن أهل العلم فقال: رأيت أهل العلم يقولون أن كل من رأى النبي ﷺ وقد أدرك الحلم فأسلم وعقل أمر الدين ورضيه فهو عندنا ممن صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار ، ولكن الصحيح أن البلوغ ليس شرطاً في حد الصحابي وإلا لخرج بذلك من أجمع أهل العلم على أنهم من الصحابة كعبد الله بن الزبير والحسن والحسين رضي الله عنهم ، وأما كون المعتبر في الرؤية هو وقوعها بعد النبوة فلم أر من تعرض لذلك إلا ابن منده. [قبس من فضل الصحابة في القرآن الكريم، د. منتصر عبد الغني محمد، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 26، سنة 2020م، ص(598-600)].

⁽¹⁷⁾ ينظر: الأصابة ، لابن حجر ، (1/ 6).

⁽¹⁸⁾ ينظر: علوم الحديث ، لابن الصلاح، ص: (171)، وقواطع الأدلة ، للسمعاني (1/ 392).

واستدل من قال بهذا القول: أنه قيل لأنس بن مالك: "أأنت آخر من بقي من أصحاب النبي ﷺ؟ فقال: قد بقي قوم من الأعراب، فأما أصحابه فأنا آخرهم" (19).

المبحث الأول: في عدالة الصحابي

الذي عليه سلف الأمة وعلمائها أن عدالة الصحابة معلومة بتعديل الله عز وجل لهم وثنائه عليهم في كتابه العزيز، وهو معتقدنا فيهم، إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به، وذلك مما لا يثبت، وقد جاءت أدلة ثبوت عدالتهم في كتاب الله وسنة نبيه الكريم ﷺ، فهل هناك تعديل أصح من تعديل علام الغيوب - سبحانه - وتعديل رسوله ﷺ؟!، كيف ولو لم يرد الثناء لكان فيما اشتهر وتواتر من حالهم في الهجرة، والجهاد، وبذل المهج، والأموال، موالاته لرسول الله ﷺ، ونصرة للدين، ما فيه كفاية للقطع بعدالتهم (20).

وقبل الحديث عن عدالة الصحابة - رضوان الله عليهم - لابد من أن نخرج أولاً على بيان فضل الصحابة ومنزلتهم في القرآن الكريم والسنة الشريفة وعند السلف الصالح.

المطلب الأول: منزلة الصحابة وفضلهم في الكتاب والسنة الشريفة، ومكانتهم عند السلف الصالح.

الصحابة - رضوان الله عليهم - هم نوعٌ فريدٌ من الرجال لم تعرف لهم البشرية نظيراً في تاريخها الطويل، فقد حاز أصحاب محمد ﷺ قصبَ السبق في كل شيء، فبلغوا القمة في التقوى والورع، وكانوا آية في التجرد والإخلاص، ونبراساً في الدعوة والحركة، فهم من حفظ لنا الشرع من أهواء الزائغين، وحمّوا الملة من زحف المناوئين، وكان لهم فضل مشاهدة التنزيل وعملوا بما فيه طائعين، حملوا الوحيين وحضروا البيعتين، وصلى أكثرهم إلى القبلتين، كان همهم رفعة (لا إله إلا الله)، أخرجوا الأموال وقدموا الأرواح وأسألوا الدماء وأستعذبوا العذاب في سبيل الله ورسوله، فرضي الله عنهم وأرضاهم وأكرم في جنات الخلد مثواهم.

الفرع الأول: منزلة الصحابة وفضلهم في القرآن الكريم:

صحابية رسول الله ﷺ هم حملة الإسلام وحفظته بعد رسول الله، اختارهم الله واصطفاهم لصُحبه نبيه ﷺ ونشر رسالته من بعده، عدّ لهم وزكاهم ووصفهم بأوصاف الكمال في غير ما آية من كتاب الله، فكانت أدلة كافية تبين منزلة الصحابة

وفضلهم ومكانتهم العالية عند الله تعالى - رضي الله عنهم -، ومن هذه الآيات المثبتة لمكانتهم وفضلهم:

1- ما ورد في القرآن من آيات أثنى الله تعالى فيها على الصحابة الكرام لأعمالهم الجليلة، وخلالهم الجميلة، ووعدهم فيها بالفوز والرضوان، منها قوله سبحانه وتعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: 29].

قال السعدي - رحمه الله - في تفسيره: يخبر الله تعالى هنا عن رسوله ﷺ وأصحابه من المهاجرين والأنصار، أنهم بأكمل الصفات، وأجل الأحوال، وأنهم أشداء على الكفار، فلم يروا منهم إلا الغلظة والشدّة؛ فلذلك ذل أعداؤهم لهم، وانكسروا، وهم مع شدتهم على أعداءهم تراهم رحماء بينهم أي: متحابون متراحمون متعاطفون، كالجسد الواحد، يحب أحدهم لأخيه ما يحب لنفسه، هذه معاملتهم مع الخلق، وأما معاملتهم مع

(19) يُنظر: فتح المغيبي، للإمام السخاوي (101/3).

(20) يُنظر: المستصفى، للغزالي، (130/1).

الخالق فإنك تراهم ركعاً سجداً أي: وصنفهم كثرة الصلاة، يبتغون بتلك العبادة فضلاً من الله ورضواناً، فكان وعد الله للذين آمنوا منهم وعملوا الصالحات مغفرة وأجرًا عظيمًا (21).

2- ومن الآيات القرآنية المثبتة لفضل الصحابة رضوان الله عليهم قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ (المهاجرين والأنصار) الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: 101].

يقول الإمام الجليل ابن كثير في تفسيره: "أخبر الله العظيم أنه قد رضي عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ومن اتبعهم بإحسان: فإيا ويل من أبغضهم أو سبهم أو أبغض أو سب بعضهم" (22).

3- يقول الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: 7] ، قال رحمت الله الهندي: "الصحابة كانوا محبي الإيمان كارهي الكفر والفسق والعصيان، وكانوا راشدين، فاعتقاد ضد هذه الأشياء في حقهم خطأ" (23).

4- قال الله عن الذين بايعوا النَّبِيَّ ﷺ تحت الشجرة وكانوا ألفاً وأربعمائة: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: 18].

فقد روى جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما أن عبدًا لحاطبٍ جاء رسول الله ﷺ يشكو حاطباً ، فقال: يا رسول الله ليدخلن حاطب النار! فقال رسول ﷺ: ((كذبت، لا يدخلها؛ فإنه شهد بدرًا والحديبية)) (24).

قال ابن الجوزي: هذا الحديث فيه بشارة لمن شهد بدرًا والحديبية، وقد قال ﷺ في أهل بدر: ((لعل الله أطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)) (25)، وقال الله تعالى في أهل الحديبية: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: 18].

قال ابن حجر الهيتمي: صرح تعالى برضاه عن أولئك وهم ألف ونحو أربعمائة، ومن رضي الله عنه لا يمكن أن يموت على الكفر؛ لأن العبرة بالوفاة على الإسلام، فلا يقع الرضا من الله تعالى إلا على من علم موته على الإسلام، وأما من علم موته على الكفر فلا يمكن أن يخبر الله تعالى بأنه قد رضي عنه؛ فعلمنا أن كلا من هذه الآية وما قبلها صريح في رد ما زعمه واقترأه أولئك الملحدون الجاحدون حتى للقرآن العزيز؛ إذ يلزم من الإيمان به الإيمان بما جاء فيه، وقد علمنا أن الذي فيه أنهم خير الأمم، وأنهم عدول أخيار، وأن الله لا يخزيهم، وراض عنهم؛ فمن لم يصدق بذلك فيهم فهو مكذب لما جاء في القرآن، ومن كذب بما فيه مما لا يحتمل التأويل كان كافرًا جاحدًا ملحدًا مارقًا (26).

وفي الجملة، فكل ما ذكره الله تعالى في كتابه العزيز من صفات المتقين والمؤمنين والمحسنين، وما مدحهم وأثنى به عليهم، فأصحاب الرسول ﷺ هم أول وأفضل من دخل فيه من هذه الأمة، ولهم منه أوفر حظ، وأكمل نصيب.

(21) ينظر: تفسير السعدي، عبدالرحمن السعدي، ص: (795).

(22) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، (270/7).

(23) إظهار الحق، لرحمت الله الهندي، (935/3).

(24) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم، (1942/4)، ورواه أحمد في مسنده، الجزء الثاني والعشرون، (369/22)، وأبي عاصم في الأحاد والمثاني، باب ذكر أهل بدر وفضلهم وعددهم، (256/1)، ح رقم (333).

(25) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب فضل من شهد بدرًا، (1463/4)، ح رقم (3762)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم، (1994/4)، ح رقم (2494).

(26) ينظر: الصواعق المحرقة، ابن حجر الهيتمي، (605/2).

الفرع الثاني: منزلة الصحابة رضوان الله عليهم وفضلهم في السنة:

وردت في السنة الشريفة المطهرة أحاديث كثيرة تبين مكانة أصحاب رسول الله ﷺ وفضلهم والتي هي تمثل في مجموعها أدلة واضحة على مكانتهم وفضلهم على سائر الأمة ، ومن هذه الأدلة اذكر:

1- ما ورد عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: صَلَّيْتُ الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قُلْنَا: لَوْ جَلَسْنَا حَتَّى نُصَلِّيَ مَعَهُ الْعِشَاءَ، قَالَ: فَجَلَسْنَا فَخَرَجَ عَلَيْنَا فَقَالَ: ((مَا زِلْتُمْ هَاهُنَا؟))، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّيْنَا مَعَكَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ قُلْنَا: نَجْلِسُ حَتَّى نُصَلِّيَ مَعَكَ الْعِشَاءَ، قَالَ: ((أَحْسَنْتُمْ أَوْ أَصَبْتُمْ))، قَالَ: فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَكَانَ كَثِيرًا مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: ((النُّجُومُ أَمْنَةُ السَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمْنَةُ لِأَصْحَابِي فَإِذَا ذَهَبَتْ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمْنَةُ لِأُمَّتِي فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ)) (27).

يقول الإمام شرف الدين النووي: معنى الحديث أن النجوم ما دامت باقية فالسماة باقية، فإذا انكدرت النجوم وتناثرت في القيامة وهنت السماة فانطمرت وانشقت وذهبت، وقوله ﷺ: ((وَأَنَا أَمْنَةُ لِأَصْحَابِي فَإِذَا ذَهَبَتْ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ)) أي: من الفتن والحروب وارتداد من ارتد من الأعراب واختلاف القلوب ونحو ذلك مما أنذر به صريحاً، وقوله ﷺ: ((وَأَصْحَابِي أَمْنَةُ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ)) معناه من ظهور البدع والحوادث في الدين والفتن فيه، وطلوع قرن الشيطان، وظهور الروم وغيرهم عليهم، وانتهاك المدينة ومكة، وغير ذلك، وهذه كلها من معجزاته ﷺ (28).

2- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: ((يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَغْزُو فِيهِمُ النَّاسُ فَيَقَالُ لَهُ: فَيَكُفُّمْ مِنْ رَأْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَغْزُو فِيهِمُ النَّاسُ فَيَقَالُ لَهُمْ: هَلْ فَيَكُفُّمْ مِنْ رَأْيِ مَنْ صَحِبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ)) (30).

قال ابن بطال في شرح صحيح البخاري: أي يفتح لهم لفضلهم، ثم يفتح للتابعين من بعدهم لفضلهم، ثم يفتح لتابعيهم لفضلهم، فأوجب الفضل هنا لثلاثة قرون، ولم يذكر الرابع، ولم يذكر لهم فضلاً، فالنصر فيهم يكون أقل (31).

3- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كَانَ بَيْنَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ شَيْءٌ، فَسَبَّهُ خَالِدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((لَا تَسُبُّوا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِي، فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ مَا أُحْدِ ذَهَبًا، مَا أَدْرَكَ مَدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ)) (32).

قال ابن الجوزي: فإن قال قائل: لمن خاطب؟ إن كان خاطب أصحابه فكيف يقول: ((أصحابي))، وإن كان خاطب التابعين فما وجدوا بعد! فالجواب: أنه يحتمل الأمرين، فإن كان الخطاب لأصحابه فالخطاب هنا للمتأخرين منهم، فأعلمهم بأنهم لن يبلغوا مرتبة المتقدمين، كما قال في حق أبي بكر: ((قُلْتُمْ: كَذَبْتَ، وَقَالَ: صَدَقْتَ، فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو صَاحِبِي؟))، وكيف هذا قوله تعالى: ((لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ)) [الحديد: 10].

(27) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب بيان ان بقاء النبي ﷺ، أمان لأصحابه وبقاء أصحابه أمان للأمة، (1961/4)، ح رقم (2531).

(28) ينظر: المنهاج شرح شرح مسلم، للنووي، (83/16).

(29) فقام: جماعة من الناس ولا واحد له من لفظه. ينظر: العين للفراهيدي، مادة (فَام)، (206/2).

(30) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، (1335/3)، ح رقم (3449)، ومسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة رضوان الله عليهم، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، (1962/4)، ح رقم (2532) واللفظ له.

(31) ينظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطال (91/5).

(32) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (لو كنت متخذاً خليلاً)، (1343/3)، ح رقم (3470).

[10] وإن كان قال: لمن سيأتي فعلى معنى: بلّغوا من يأتي، ويوضحه قوله تعالى: ﴿لَا تُذِرْكُم بِهِ وَمَنْ بَلَّغَ﴾ [الأنعام: 19] (33).

الفرع الثالث: مكانة الصحابة الأخيار رضي الله عنهم وفضلهم عند السلف :

أهل السنة والجماعة يُجِبُّون أصحاب النبي ﷺ ويفضّلونهم على جميع الخلق بعد الأنبياء؛ لأنّ محبتهم من محبة رسول الله ﷺ ومحبة رسول الله ﷺ من محبة الله، فهم يُثَنُّون عليهم، ويترَضُّون عنهم، ويستغفرون لهم لمكانتهم العظيمة عندهم.

يقول الإمام أبو جعفر الطحاوي: نحبُّ أصحاب رسول الله ﷺ ولا نفرط في حب واحدٍ منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض كل من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم -رضوان الله عليهم- إلا بخير، وحبُّهم إيمان ودين وإحسان، وبُغضهم كفرٌ وطغيان ونفاق (34).

وفيما يلي بعضاً من أقوال السلف الأبرار في فضل ومكانة الصحابة الأخيار رضي الله عنهم:

1- عن قتادة بن دعامة قال: أحقّ من صدّقتم أصحاب رسول الله ﷺ فهم من اختارهم الله لصحبة نبيّه، وإقامة دينه (35).

2- قال مالك بن أنس: "من تنقّص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كان في قلبه عليهم غلٌّ، فليس له حقّ في فيء المسلمين، ثم تلا قوله تعالى: ﴿مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [الحشر: 7] حتّى أتى قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا﴾ [الحشر: 10]، فمن تنقّصهم أو كان في قلبه عليهم غلٌّ، فليس له في الفية حقّ" (36).

3- يقول الإمام الشافعي: "قد أنشئ الله تبارك وتعالى على أصحاب رسوله الكريم ﷺ في القرآن والتّوراة والإنجيل وسبق لهم على لسان نبيه ﷺ من الفضل ما ليس لأحد بعدهم، فرحمهم الله وهنّاهم بما آتاهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصّديقين والشّهداء والصّالحين؛ هم أدّوا إلينا سنن رسول الله ﷺ، وشاهدوه والوحي ينزل عليه، فعلموا ما أراد رسول الله ﷺ عامّاً وخاصّاً، وعزّماً وإرشاداً، وعرفوا من سنّته ما عرفنا وجهلنا" (37).

4- يقول ابن عبد البرّ مثنياً على صحابة رسول الله ﷺ في حفظهم للسنة ونقلها: صحابته الحواريون الذين وعوها وأدوها ناصحين محسنين، حتّى كمل بما نقلوه الدين، وثبتت بهم حجة الله تعالى على المسلمين، فهم خير القرون، وخير أمة أخرجت للناس، ثبتت عدالتهم بثناء الله عز وجل عليهم وثناء رسوله عليه السلام، ولا أعدل ممّن ارتضاهم الله لصحبة نبيه ونصرته، ولا تزكية أفضل من تزكيته، ولا تعديل أكمل منه (38).

5- قال أبو علي الهاشمي الحنيلي: "وأن محمداً ﷺ خاتم النبيين، وأفضل المرسلين، وأتمته هي خير الأمم أجمعين، وأفضلهم القرن الذين شاهدوه وآمنوا به وصدقوه، وأفضل القرن هم الذين صحبوه أربع عشرة مئة، بايعوه بيعة الرضوان، وأفضلهم أهل بدر إذ نصرّوه، وأفضلهم أربعون في الدار كنفوه، وأفضلهم عشرة عزروه ووقروه، وشهد لهم بالجنة، وقبض وهو عنهم راض، وأفضل هؤلاء العشرة الأبرار الخلفاء الراشدون المهديون الأربعة الأخيار، وأفضل الأربعة أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي عليهم السلام" (39).

(33) يُنظر: كشف المشكل، لابن الجوزي، (779/1).

(34) يُنظر: متن العقيدة الطحاوية، أبو جعفر الطحاوي، ص: (29).

(35) رواه أحمد في مسنده، (370/19)، ح رقم (12375).

(36) حلية الأولياء، أبو نعيم (327/6).

(37) يُنظر: مناقب الشافعي، للبيهقي (442/1).

(38) يُنظر: الاستيعاب، لابن عبد البر (1/1).

(39) طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (184/2).

المطلب الثاني: الأدلة على ثبوت عدالة الصحابي (40)

عدالة الصحابة الكرام رضوان الله عليهم عند جماهير المسلمين - من مسائل العقيدة القطعية التي لا يصلها أي شك، وهي مما عُلِمَ من الدين بالضرورة؛ لأنهم نُقِلَ كتاب الله وسنة رسوله الكريم، والطعن في عدالتهم يستوجب الطعن بالوحيين، وهو مما اتفق عليه أئمة الإسلام ونقاد الحديث، ولا يُعرف من طعن فيهم، وشكك في عدالتهم إلا الشُّذَّاذ من أهل الأهواء والفرق المنحرفة ممن لا يلتفت إلى أقوالهم، ولا يُعتد بها في خلاف ولا وفاق، فالحكم بعدالتهم من الدين، ومن الشهادة بأن الرسول ﷺ قام بما أمره الله به. وأهل السنة والجماعة يقولون بتعديل جميع أصحاب النبي ﷺ دون استثناء أحد منهم، وأن شرف صحبته يضيف على صاحبه إطلاق مفهوم العدالة عليه، وقد ثبتت عدالة الصحابة رضوان الله عليهم في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وسأذكر فيما يلي بعضاً من هذه الأدلة:

أولاً: أدلة عدالة الصحابة من القرآن الكريم:

- جاءت آيات عدة في القرآن الكريم تمدح الصحابة الكرام وتفيد في جملتها ثبوت عدالتهم، ومن ذلك:
- 1- قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: 216]، فقد أثنى الله على أصحاب نبيه محمد ﷺ أحسن الثناء، قال قتادة: هؤلاء خيار هذه الأمة ثم جعلهم الله أهل رجاء كما تسمعون، وأنه من رجا طلب، ومن خاف هرب (41).
 - 2- قول الله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: من الآية 110]. قال الزجاج في معنى هذه الآية: "يعني به أمة محمد ﷺ، وقيل في معنى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ﴾ كنتم عند الله في اللوح المحفوظ، وقيل: كنتم منذ آمنتم خير أمة، وقال بعضهم: معنى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ هذا الخطاب أصله أنه خوطب به أصحاب النبي ﷺ وهو يعم سائر أمة محمد ﷺ" (42).
 - 3- قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: 118]. قال الجصاص: "قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾ فيه مدح لصحابة رسول الله ﷺ الذين غزوا معه من المهاجرين والأنصار، وإخبار بصحة بواطن ضمائرهم وطهارتهم؛ لأن الله تعالى لا يخبر بأنه قد تاب عليهم إلا وقد رضي عنهم ورضي أفعالهم، وهذا نص في رد قول الطاعنين عليهم والناسبين إليهم غير ما نسبته الله إليهم من الطهارة ووصفهم به من صحة الضمائر وصلاح السرائر، رضي الله عنهم" (43).
- ثانياً: أدلة عدالة الصحابة من السنة النبوية**
- اشتملت السنة النبوية على أحاديث كثيرة في فضل صحابة رسول الله ﷺ، وهي في مجموعها تشكل أدلة قوية على عدالتهم، ومن ذلك:

(40) يُنظر: تحقيق منيف الرتبة، للحافظ العلاني: (74-91)، الوسيط في علوم مصطلح الحديث، محمد أبو شهبة، ص: (500-501)، إعلام الأجيال باعتقاد عدالة أصحاب النبي الأخيار، إبراهيم سعيداي، ص: (7-14).

(41) يُنظر: تفسير ابن جرير، (320/4).

(42) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، (456/1).

(43) أحكام القرآن، للجصاص، (371/4) (43).

1- ما رواه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سئِلَ رسول الله ﷺ: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قال: ((قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَبْدُرُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَتَبْدُرُ يَمِينُهُ شَهَادَتَهُ)) (44).
يقول ابن هُبَيْرَةَ: هذا الحديث فيه دليل واضح وصريح على أن خير الناس هم الذين صحبوا رسول الله ﷺ ورأوه رأي العين ، ثُمَّ من بعدهم التابعون لهم بإحسان، كما قال عز وجل: (وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ) [سورة التوبة، من الآية 101] (45).

وقال أبو العباس القرطبي توضيحاً لمعنى هذا الحديث : يعني: أن هذه القرون الثلاثة هي أفضل ممَّا بَعْدَهَا إلى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهَذِهِ الْقُرُونُ فِي أَنْفُسِهَا مُتَفَاضِلَةٌ، فَأَفْضَلُهَا: الْأَوَّلُ، ثُمَّ يَأْتِي الَّذِي بَعْدَهُ، ثُمَّ الَّذِي بَعْدَهُ وَهَذَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، فَأَمَّا الصَّحَابَةُ وَهُمْ الْقَرْنُ الْأَوَّلُ فَأَفْضَلِيَّتُهُمْ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ لَا تَخْفَى... وَأَمَّا أَفْضَلِيَّةُ مَنْ بَعْدَهُمْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، فَبِحَسَبِ قَرْبِهِمْ مِنَ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ، وَبِحَسَبِ مَا ظَهَرَ عَلَى أَيْدِيهِمْ مِنْ إِعْلَاءِ كَلِمَةِ الدِّينِ، ... (46)

2- ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عن النبي ﷺ أنه قال : ((لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ)) (47)، فمعنى الحديث : لو أنفق أحدٌ غيرهم في سبيل الله تعالى بقدر جبل أحد ذهباً - وهو أعلى ما ينفق - ما بلغ مدَّ الشعير الذي يتصدق به الصَّحَابِي وَلَا نَصِيفَهُ ؛ أي الجزء القليل منه، وإنما هذا لِعَظَمِ مَكَانَةِ الصُّحْبَةِ عِنْدَ اللَّهِ وَفَضْلِهَا، وَدَلِيلِ صَدَقَتِهِمْ وَإِخْلَاصِهِمْ فِي الْعَمَلِ لِلَّهِ تَعَالَى.
يقول العيني رحمه الله:- يدلّ هذا الحديث على فضل صحابة رسول الله ﷺ كلّهم على غيرهم (48).
3- عن أبي بكر رضي الله عنه أن النَّبِيَّ ﷺ قال في خطبته في حجة الوداع: ((أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ)) (49).

قال ابن جِبَّان في معناه : قوله ﷺ أعظم الدليل على أن صحابته كلهم عدول ليس فيهم ضعيف ولا مجروح ؛ إذ لو كان فيهم أحد غير عدل أو كان فيهم مجروح أو ضعيف ، لاستثنى في قوله ﷺ، وقال: أَلَا لِيُبَلِّغَ فَلَانٌ وفلان منكم الغائب، ولكن أجماله لهم في الذِّكْرِ بِالْأَمْرِ بِالتَّبْلِيغِ مِنْ بَعْدِهِمْ، فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ كُلَّهُمْ عَدُولٌ، وَكَفَى بِمَنْ عَدَلَهُ ﷺ شَرَفًا (50).

ثالثاً: الإجماع على ثبوت عدالة الصحابة رضي الله عنهم

أجمع أهل السنة والجماعة على أن جميع صحابة سول الله ﷺ عدول، وقد حكى هذا الإجماع عدد من أهل العلم نذكر منهم:

1- قال ابن عبد البر: ونحن وإن كنا قد كفيينا البحث عن أحوال الصحابة رضوان الله عليهم ؛ وذلك لإجماع أهل الحق من المسلمين - وهم أهل السنة والجماعة- على أن الصحابة كلهم عدول ، فواجب علينا الوقوف على أسمائهم، والبحث عن أحوالهم وسيرهم ؛ لنهتدى بهداهم (51).

(44) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ ، (1335/3)، ح رقم (3451)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضوان الله عليهم ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، (1962/4)، ح رقم (2533) واللفظ له.

(45) يُنْظَرُ: الإِفْصَاحُ، لِابْنِ هُبَيْرَةَ، (49/2).

(46) يُنْظَرُ: الْمَفْهَمُ لَمَّا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ مُسْلِمَ، لِأَبِي الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيِّ، (270/9).

(47) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ، ص: (9).

(48) يُنْظَرُ: عَمْدَةُ الْقَارِي، بِدَرِّ الدِّينِ الْعَيْنِيِّ، (187/16).

(49) أخرجه البخاري مطوَّلاً ، كتاب العلم ، باب ليبلغ العلم الغائب الشاهد ، (52/1)، ح رقم (105) واللفظ له، وأطرافه: (4144)، و(5230)، و(7009)، ورواه مسلم في الصحيح ، كتاب القسامة ، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال ، (1305/3)، ح رقم (1679).

(50) يُنْظَرُ: صَحِيحُ ابْنِ حِبَّانَ، لِابْنِ حِبَّانَ (162/1).

(51) يُنْظَرُ: الْإِسْتِيعَابُ، لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (19/1).

وقال أيضاً في كتابه "التمهيد": ليس هناك فرق بين أن يسمي التابع الصحابي الذي حدثه أو لا يسميه، في وجوب العمل بحديثه؛ لأن صحابته ﷺ كلهم عدول ثقات أثبات مرضيئون، وهذا أمر قد أجمع عليه أهل العلم بالحديث (52).

2- أما ابن الصلاح فقال في مقدمته: لا يسأل عن عدالة أحد من صحابة رسول الله ﷺ، بل إن هذا الأمر مفروغ منه؛ لكونهم معذلين على الإطلاق بنصوص من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة، يقول الله تعالى: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)، وقد اتفق المفسرون على أنه وارد في صحابة رسول الله ﷺ،...، ثُمَّ إِنَّ أُمَّةَ الْإِسْلَامِ قَدْ أَجْمَعَتْ عَلَى تَعْدِيلِ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ، حتى من لا بس منهم الفتن، وهذا بإجماع من يعتد بهم في الإجماع من علماء الأمة؛ نظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر، وإحساناً للظن بهم، لكونهم نقلة الشريعة (53).

3- قال الإمام القرطبي في تفسيره "الجامع لأحكام القرآن": كل الصحابة عدول، وهم أولياء الله وأصفياءه، والخيرة من خلقه بعد أنبيائه ورسله، وأن هذا مذهب أهل السنة، وهو ما عليه الجماعة من أئمة هذه الأمة (54).

4- يقول المناوي: أن أهل السنة قد اتفقوا على أن جميع أصحاب رسول الله ﷺ عدول (55).
5- قال الشوكاني في "إرشاد الفحول": أن وجوب تقديم البحث عن عدالة الراوي إنما هو في غير الصحابة، فأما فيهم فلا؛ لأن الأصل فيهم العدالة فتقبل روايتهم من غير بحث عن أحوالهم، وهذا ما حكاه ابن الحاجب عن الأكثرين، وأن هذا هو قول السلف وجمهور الخلف، وبالإجماع كما قال الجويني (56).

والخلاصة: أن تعديل الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - أمر متفق عليه، دل عليه الدلائل الواضحة والثابتة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة، ولا يطعن فيهم إلا جاهل رضي بأن يسلم عقله لأعداء الدين، معرضاً عن كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، وإجماع أمته، وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد بها قبول رواياتهم من غير تكلف ولا بحث عن أسباب العدالة، ولا طلب تركية ليهم، إلا إن ثبت ارتكاب الصحابي لقادح، ولم يثبت ذلك والله الحمد والمنة، بالتالي فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمنه صلوات الله وسلامه عليه، حتى يثبت لنا خلافه، فلا نلتفت إلى ما يذكره أهل السير، فإنه لم يصح، وما صح فله تأويل صحيح (57).

فالقول بأن الصحابة رضي الله عنهم بأنهم معصومون من الذنوب لم يقل به أحد من علمائنا من السلف والخلف، فقد وقعت من بعضهم الزلات والهفوات، إنما المقصود بعدالتهم هو: تمام الثقة بأقوالهم وأخبارهم، فلا يتعمدون الكذب في أخبارهم، ولا في شهادتهم، ولا يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ.

(52) يُنظر: التمهيد، لابن عبد البر (47/22).

(53) يُنظر: مقدمة ابن الصلاح، ص: (294-295).

(54) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، (16/299).

(55) يُنظر: فيض القدير، للمناوي (263/1).

(56) يُنظر: إرشاد الفحول، للشوكاني (1/185).

(57) القول للإمام الإبياري المالكي، يُنظر: البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، (358/3).

المبحث الثاني: بعض الشبهات المثارة حول عدالة الصحابي و الرد عليها.

في هذا المبحث سوف استعرض فيه بعضاً من الشبه التي تُكّال ضد الصحابة الكرام في محاولة للطعن فيهم وصولاً إلى نفي العدالة عنهم ، وهذه الشبهات منها ما كانت مثارة حول مفهوم عدالة الصحابة بصورة عامة ، ومنها ما كانت مثارة حول شخصيات بعينها من صحابة رسول الله ﷺ، ومن هذه الشبه ما كانت مثارة حول أحداث زمن الفتنة .

وسأذكر فيما يأتي بعضاً من تلك الشبهات مع الرد عليها :

المطلب الأول: شبهة وجود المنافقين بين المسلمين في مجتمع المدينة(الصحابة المنافقين)(58)

مضمون هذه الشبهة تتمثل في نسبة النفاق إلى الصحابة رضوان الله عليهم ، بدعوى أنه كان بين المسلمين في المدينة منافقين وأن النبي ﷺ قد أطلق عليهم لفظ الصحابة حيث قال : ((مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي)) ، وهذا في رأيهم سبب كاف للاعتراض على عدالة الصحابة مع وجود المنافقين بينهم آنذاك .

دليلهم : استدلوا بما ورد في كتاب الله من آيات كريمة تحدثت عن النفاق والمنافقين، ومنها قول الله تعالى في سورة التوبة (الآية 102) : ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يَرَدُونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ .
ومن السنة المطهرة استدلوا على دعواهم هذه بما ورد من أحاديث أطلق فيها لفظ الصحابة على المنافقين والتي منها :

أ- ما رواه جابر بن عبد الله قال : ((أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- بِالْجِعْرَانَةِ مُنْصَرَفَهُ مِنْ حُنَيْنٍ وَفِي ثَوْبٍ بِلَالٍ فَضَنَّهُ وَرَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- يَقْبِضُ مِنْهَا يُعْطِي النَّاسَ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ اغْدِلْ. قَالَ ((وَيْلَكَ وَمَنْ يَغْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَغْدِلُ لَقَدْ خُبْتُ وَخَسِرْتُ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَغْدِلُ)). فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَقْتُلْ هَذَا الْمُنَافِقَ. فَقَالَ: ((مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي إِنْ هَذَا وَأَصْحَابَهُ يَفْرُءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِرُ حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ)) (59).

ب- واستدلوا كذلك بما قاله أسيد بن حضير، للصحابي سعد بن عبادَةَ رضي الله عنهما : (إنك منافق تجادل عن المنافقين)(60).

الرد على هذه الشبهة وإبطالها :

هذه فرية واضحة ، و شبهة واهية لا تثبت لها قدم ، وقد أُجيب عنها بالآتي (61) :

1- إن ما كان من إطلاق لفظ الصحابة على المنافقين كما ورد في الحديث يعتبر إطلاقاً لغوياً ، وليس اصطلاحياً، وهو نظير قوله تعالى في الآية (184) من سورة الأعراف : ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ﴾ ، وقوله تعالى في سورة النجم (الآية 2): ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾ ، فإضافة صحبة الرسول ﷺ إلى المشركين إنما المقصود بها صحبة المكان والزمان لا صحبة الإيمان، كما قال تعالى على لسان نبيه يوسف - عليه السلام-: ﴿يَا صَاحِبِي السَّجْنَاءُ أَرْبَابٌ مَقْرُوفُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [سورة يوسف، 39] ،

(58) ينظر : منهج النقد عند المحدثين ، د. محمد الأعظمي، ص : (110-117)، الشبه الواردة حول عدالة الصحابة والرد عليها، د. عبدالله بن محمد منصور ، مجلة التراث النبوي، المجلد الثاني، العدد (16)، ص(303-305).

(59) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام ، (1321/3)، ح رقم (3414)، و مسلم في صحيح مسلم ، واللفظ له كتاب الزكاة باب ذكر الخوارج وصفاتهم، (740/2)، ح رقم (1063).

(60) ذكره الإمام النووي في شرح مسلم ، (118/17).

(61) يُنظر: عدالة الصحابة، د. عماد الشربيني، (12-8/3) ، وافتراءات المستشرقين ومن تبعهم حول عدالة الصحابة، د. عزة الشهاوي، مجلة كلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان، المجلد الثاني ، العدد 1، 2017م، ص: (49-53).

تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الحشر: 29]، فهي شاملة لجميع صحابة رسول الله ﷺ؛ لأن كل من أقام معه ساعة تفقد ثبت اتصافه بأنه ممن كان معه، فيكون المدح في الآية شاملاً لكل الصحابة رضي الله عنهم (66).

4- أن ما قاله أسيد بن حضير -رضي الله عنه- لم يقصد به نسبة صفة النفاق الحقيقي للصحابي الجليل سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه، وإنما أراد: أنك تفعل فعل المنافقين، وقد قال القاضي عياض في ذلك: الأظهر أن أسيدا إنما وقع منه ما وقع على جهة الحق والغيب، وأنه بالغ في زجره لسعد، وأنه لم يرد النفاق الذي هو إظهار الإيمان وإبطان الكفر (67).

فالواضح من قصة الحديث، أن قول الصحابي أسيد بن حضير لسعد بن عبادَةَ: (فإنك منافق) إنما وقع منه على جهة المبالغة في الزجر له عن القول الذي قاله حمية للخزرج، ومجادلته عن عبد الله بن أبي، وغيره، ولم يرد به النفاق بالمعنى الحقيقي والذي هو الكفر، وإنما أراد أنه كان يُظهر المودة للأوس من قبل، ثم ظهر منه هنا حمية للخزرج ضد ذلك فأشبهه حاله هنا حال المنافقين، الذين يُظهرون شئ ويخفون غيره (68).

المطلب الثاني: شبهة دعواهم فرار الصحابة وتوليهم يوم الزحف:

في هذه الشبهة يدعي الطاعنون في عدالة الصحابة رضوان الله عليهم أنهم قد فروا في غزوتي أحد وحنين، وأنه قد نزلت آيات من القرآن الكريم سجلت توليهم يوم الزحف والذي يُعد من الكبائر. دليلهم: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ [سورة آل عمران، 155]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ [سورة التوبة، 25].

الرد على هذه الشبهة وإبطالها:

- إن ما استدلوا به من فرار بعض الصحابة في غزوتي أحد وحنين إنما هي في الحقيقة حجة عليه؛ ففي عتابه لهم عن الفرار والتولي يوم أحد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾، ثم ختم هذا العتاب بقوله جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [سورة آل عمران، م الآية 155]، فلا تعبير ولا طعن بعد عفوهِ تعالى عن الجميع (69).

(66) يُنظر: تحقيق منيف الرتبة، الحافظ العلاني، ص: (75-77).

(67) يُنظر: إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، للقاضي عياض، (144/8).

(68) جاء هذا القول في قصة الإفك في الصحيحين لما قال النبي ﷺ وهو على المنبر: ((يا معشر المسلمين من بعدن من رجل قد بلغ أذاه في أهل بيته فوالله ما علمت على أهلي إلا خيراً، ولقد ذكروا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً، وما كان يدخل ع لى أهلي إلا معي))، فقام سعد بن معاذ الأنصاري فقال: أنا أعذرك منه يا رسول الله إن كان من الأوس ضربنا عنقه، وإن كان من إخواننا الخزرج أمرتنا ففعلنا أمرك، قالت عائشة رضي الله عنها - فقام سعد بن عبادَةَ، وهو سيد الخزرج، وكان رجلاً صالحاً. ولكن احتملته الحمية فقال لسعد بن معاذ: كذبت لعمر الله! لا تقتله، ولا تقدر على قتله، فقام أسيد بن حضير، وهو ابن عم سعد بن معاذ، فقال لسعد بن عبادَةَ: كذبت لعمر الله! لنقتله فإنك منافق تجادل عن المنافقين. [أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب حديث الإفك، (1517/4)، ح رقم (3910)، كتاب التفسير، باب (لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً... إلى قوله هم الكاذبون)، (1774/4)، ح رقم (4473)، ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، (2129/4)، ح رقم (2770)].

(69) يُنظر: روح المعاني، محمود الألوسي، (99/4).

وأما عتابه لهم عن فرارهم يوم حنين فقد قال فيه سبحانه وتعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ ، ثم يمتن رب العزة عليهم بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة التوبة، 26] ، و السكينة لا تنزل إلا على قوم مؤمنين، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيُزْذَبُوا إِيمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [سورة الفتح، 4] ، ولا تعبير لهم بعد هذه الشهادات العلا بأنهم أهل الإيمان والتقوى (70).

المطلب الثالث: شبهة دعواهم ردة بعض الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ

مضمون هذه الشبهة: تتمثل في إدعائهم بأن بعض الصحابة رضوان الله عليهم قد ارتدوا بعد وفاة النبي ﷺ كفاراً ، وأن ردتهم هذه سبب كافٍ وقوي لنفي العدالة عنهم .

دليلهم: استدلوا على وصف الصحابة بالردة من السنة المطهرة : بقول الرسول ﷺ: "... أَلَا وَإِنَّهُ سَيَجَاءُ بِرَجَالٍ مِنْ أُمَّتِي فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتُ الشِّمَالِ ، فَأَقُولُ : يَا رَبِّ أَصِيحَابِي ، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَعْدَتْهُمَا بَعْدَكَ فَأَقُولُ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ :﴿ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ﴾[سورة المائدة، من الآية 119] ، فيقال : إن هؤلاء لا يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم (71) .

الرد على هذه الشبهة وإبطالها :

1- إن المراد بالأصحاب هنا - في حديث الحوض- ليس بالمعنى الإصطلاحي عند علمائنا ، بل المراد بهم مطلق المؤمنين المتبعين لشريعته ﷺ ، وهذا كما يقال لمقلدي مالك أصحاب مالك وإن كانوا قد جاءوا بعده بسنين ، ولم يكن بينهم رؤية واجتماع في الدنيا ، وكونه عرفهم ﷺ مع عدم رؤيته لهم في الدنيا بسبب أمارات يعرفها النبي صلوات الله وسلامه عليه تلوح عليهم؛ لأنهم يأتون غراً محجلين ، فقد روى لنا حذيفة رضي الله عنه قول رسول الله ﷺ : ((إِنَّ حَوْضِي لِأَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةٍ مِنْ عَدْنٍ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأُودِعُهُ الرَّجَالَ كَمَا يَذُودُ الرَّجُلُ الْإِبِلَ الْغَرِيبَةَ عَنْ حَوْضِهِ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ تَعْرِفُنَا ؟ قَالَ : نَعَمْ تَرُدُونَ عَلَى غُرٍّ مُحْجَلِينَ مِنْ أَثَارِ الْوُضُوءِ لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرُكُمْ)) (72) .

2- وعلى فرضية أن المراد بالأصحاب في الحديث، الأصحاب في زمنه ﷺ فإن المراد بهم : من صاحبه صحبة المكان والزمان مع نفاقهم، كما سبق من قوله تعالى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾ [سورة النجم، 2] ، وعلى هذا المعنى فالمراد بالمرتدين من أصحابه هنا في هذا الحديث من ارتدوا من الأعراب في عهد الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقد ورد الحديث ما يؤيد هذه المعاني ، كقوله ﷺ: ((أصحابي)) بالتصغير، كما جاء في بعض الروايات .

قال الخطابي : في الحديث إشارة إلى قلة عدد من وقع لهم ذلك، ولم يقع من أحد من الصحابة المشهورين ، وإنما وقع من بعض جفاة الأعراب (73) ، وقوله ﷺ: ((فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك)) : فيه إشارة واضحة إلى أنه ﷺ لم يعرف أشخاصهم بأعيانها، وإن كان قد عرف إنهم من أمتة (74) .

(70) يُنظر: عدالة الصحابة ، للشرييني، (13/3)، روح المعاني ، محمود الألوسي ، (99/4).

(71) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب كيف الحشر، (2391/5)، ح رقم (6161)، ومسلم في صحيحه كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة، (2194/4)، ح رقم (2860)، واللفظ للبخاري.

(72) أخرجه مسلم كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء ، (137/2)، ح رقم (248).

(73) يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، (32/13).

(74) يُنظر: المصدر السابق (476/11).

المطلب الرابع : شبهة قتال الصحابة بعضهم بعضاً:

مضمون هذه الشبهة : تتمثل في قولهم : تقاتل الصحابة في موقعة صفين وموقعة الجمل ، حتى أن كثيراً من الرافضة اتهموا معاوية بأنه أساس فرقة المسلمين حتى الآن وذلك بسبب خروجه عن طاعة الإمام علي كرم الله وجهه.

وتعد شبهة - دعوى ظلم الصحابة لآل بيت رسول الله ﷺ - من أخطر الشبه التي احتج بها الرافضة الزنادقة، ودعاة العلمانية، الذين اتخذوا من تلك الفتنة ذريعة للطعن في عدالة الصحابة، وفتنوا بها عوام المسلمين (75).

دليلهم : استدلوا بقوله: ((لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُم رِقَابَ بَعْضٍ)) (76) ، و قتال بعض الصحابة في موقعتي : صفين والجمل (77) .

الرد على هذه الشبهة وإبطالها :

1- أن العلماء قد اختلفوا في معنى قوله ﷺ : ((لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا)) على عدة أقوال منها : قال الإمام النووي: قيل في معناه سبعة أقوال : أحدها: أن المراد كفر النعمة وحق الإسلام، والثاني: أن ذلك كفر في حق المستحل بغير حق ، والثالث: أنه يقرب من الكفر ويؤدي إليه ، والرابع: المراد حقيقة الكفر ومعناه: لا تكفروا بل دوماً مسلمين ، والخامس: أنه فعل كفعل الكفار ، والسادس: حكاة الخطابي وغيره وهو أن المراد بالكفار المتكفرون بالسلاح يقال تكفر الرجل بسلاحه إذا لبسه ، والسابع: قاله الخطابي معناه: لا يكفر بعضكم بعضاً فتستحلوا قتال بعضهم بعضاً ، وأظهر الأقوال هو القول الرابع وهو ما اختاره القاضي عياض رحمه الله (78).

2- أن قوله : ((لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُم رِقَابَ بَعْضٍ)) إنما أطلق بصيغة النهي والتحذير من قتال المؤمن، وإطلاق الكفر على قتال المؤمن هو مبالغة في التحذير من ذلك، لينزجر ويرتدع السامع عن الإقدام عليه وليس ظاهر اللفظ مراداً، أو هو على سبيل التشبيه لأن ذلك الفعل هو فعل الكافر ، والمعنى: لا تفعلوا فعل الكفار في حالة قتل بعضهم بعضاً فتشبهوهم (79) .

وقيل: المعنى كفاراً بحرمة الدم، وحرمة المسلم، وحقوق الدين، وقيل أيضاً: إن هذا الفعل يفضي إلى الكفر؛ لأن من اعتاد وتجراً على ارتكاب كبار المعاصي جره ذلك إلى أشد منها ، وهذا يُخشى عليه أن لا يختم له بخاتمة الإسلام، وقيل: اللفظ على ظاهره هو للمستحل قتال أخيه المسلم ، وقيل غير ذلك (80) .

3- إن ما جرى بين صحابة رسول الله ﷺ من قتال لم يكن عن استحلالهم له حتى يُحمل الحديث على ظاهره وأن يحكم على قتالهم بأنه كفر، كما قال الخوارج ومن شايعهم مستدلين بقوله ﷺ : ((سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ))

(75) وهذا ما كان من طه حسين في كتابه "الفتنة الكبرى - عثمان بن عفان رضي الله عنه " فقد قال بقوله محمود أبو رية ، وغيرهم من دعاة الرافضة و اللادينية حتى ظهر من يجهر من الرافضة قائلاً : "أن معاوية بن أبي سفيان - "كافر ابن كافر - وأن عليه لعنة من الله ، فقد خرج على طاعة الإمام علي، وشئت شمل المسلمين، وفرق كلمتهم، فهو أساس فرقة المسلمين إلى الآن. [ينظر: عدالة الصحابة ، نقلاً عن : الفتنة الكبرى ، لطف حسين ، ص: (170)، و أضواء على السنة ، لأبو رية ص: (360)].

(76) أخرجه البخاري في صحيحه/ كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ : لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض، (6/2593)، ح رقم (6666)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان معنى قول النبي ﷺ : لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض، (81/1)، ح رقم (65). (77) ينظر: أضواء على السنة ، لمحمود أبو رية ، ص: (327).

(78) ينظر: شرح النووي علي مسلم ، (55/2).

(79) ينظر: فتح الباري (27/13)، (217/1).

(80) ينظر: المصدر السابق .

وَقَاتِلْهُ كَقَرِّ (81)، فالقرآن بين لنا فقه هذا المعنى في قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [سورة الحجرات 10، 9]، فهو سماهم إخوة، ووصفهم بالإيمان، رغم وجود الاقتتال بينهم، والبلغى والعدوان من بعضهم على بعض.

يقول الإمام ابن تيمية: لا يخلوا حال من قاتلوا الإمام علي رضي الله عنه من أن يكونوا عصاة، أو مجتهدين مخطئين أو مصيبين، وعلى كل تقدير، فإن هذا لا يقدح أبداً في إيمانهم، ولا في عدالتهم، ولا يمنعهم الجنة، وذلك لما صرح به القرآن الكريم، من تسميتهم بالإخوة، ووصفه لهم بأنهم مؤمنون، وتأكيد النبي ﷺ ذلك بما سبق من رواية الحسن بن علي عن أبي بكر (82).

وعلى هذا فقد اتفق أهل السنة على أنه لا تقسق أي من الطائفتين، وإن قالوا في إحداها أنهم كانوا بغاة معتدين، والبلغى إن كان بغيه متعمداً فهو ذنب من الذنوب، والذنوب يُرفع عقابها بالتوبة، والحسنات الماحية، وشفاعاة النبي ﷺ ودعاء المؤمنين، والمصائب المكفرة، وغير ذلك، وإن كان هذا البغي بتأويل كان صاحبه مجتهداً، والمجتهد المخطيء لا يكفر ولا يفسق (83)، وعلى هذا القول إجماع علماء الأمة.

المطلب الخامس: شبهة دعوى أن صحابة رسول الله ﷺ كانوا يكذبون بعضهم بعضاً (84)

تتمثل هذه الشبهة في إدعاء بعض الطاعنين و المشككين في عدالة صحابة رسول الله ﷺ أنهم كانوا يكذبون بعضهم بعضاً فيما يروونه عنه ﷺ، وهذا بالتأكيد مدعاة لعدم الوثوق فيما روه لنا من أحاديث، وهذه الدعوى هدفها هو التشكيك والطعن في عدالتهم وإسقاط ما نقلوه إلينا من سنة النبي ﷺ.

دليلهم: يستدلون على ذلك بما روي عن عروة بن الزبير قال: قال لي أبي الزبير: أذني من هذا اليماني- يعني أبا هريرة- فإنه يُكثر من الحديث عن رسول الله ﷺ، قال: فأذنيته منه، فجعل أبو هريرة يحدث، وجعل الزبير يقول: صدق، كذب، صدق، كذب. كما كذب أبو بكر الصديق المغيرة بن شعبة رضي الله عنهما في حديث ميراث الجدة، وكذب عمر أبا موسى الأشعري رضي الله عنهما في حديث الاستئذان ثلاثاً، وطلباً منهما شاهداً حتى يصدقاها، وكذلك فقد رد بعض بعض الصحابة أحاديث صحابة آخرين، كما فعل عمر رضي الله عنه في حديث فاطمة بنت قيس عن طلاقها من زوجها؛ إذ قال: (لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت).

الرد على الشبهة وإبطالها:

1- إن لفظ الكذب يستعمل عند العرب بمعنى الخطأ والغلط، لا الافتراء والتكذيب، وهذا ما قصده الزبير رضي الله عنه في الرواية التي استدلوا بها، إذ قال عن أبي هريرة: أما أن سمعاه لهذه الأحاديث عن رسول الله ﷺ فلا أشك، ولكن منها ما وضعه على مواضعه، ومنها ما وضعه على غير مواضعه.

2- إن ما طلبه أبي بكر الصديق وعمر الفاروق من المغيرة وأبي موسى رضي الله عنهما من إحضار من يشهد معهما إنما هو للاستيثاق والتثبت في الحديث، وإعطاء الصحابة جمعياً درساً في التثبت في قبول

(81) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله، (27/1)، ح رقم (48)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان قول النبي ﷺ سباب المسلم فسوق (81/1)، ح رقم (64).

(82) ثبت في صحيح البخاري / كتاب الصلح / باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي: "إن ابني هذا سيد... الحديث" وقوله جل ذكره "فأصلحوا بينهما" (361/5)، ح رقم (2704)، من حديث الحسن، عن أبي بكر (82)، رأيت رسول الله ﷺ على المنبر -والحسن بن علي إلى جنبه- وهو يقبل على الناس مرة، وعليه أخرى ويقول: إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين ((

(83) عدالة الصحابة نقلاً عن منهاج السنة (205/2)، بتصريف، أصول الدين، لعبد القادر البغدادي، (ص: 289) وما بعدها.

(84) يُنظر: منهج النقد عند المحدثين، للأعظمي، (121-123)، موسوعة بيان الإسلام: شبهات حول الطعن في عدالة الصحابة (39-38/4).

الأخبار وروايتها عنه ، وليس تكذيباً لهما، ويدلنا على ذلك قول عمر لأبي موسى: (أما إني لم أتهمك لكنه الحديث عن رسول الله ﷺ).

3- ردُّ بعض الصحابة لأحاديث بعضهم لا يعني تكذيبهم ، وإنما وقع ذلك إما لعدم علم الراوي بنسخ الحديث الذي يرويه، أو بسبب اختلافهم في فهم الأحاديث ، أو لأن بعضاً من الصحابة كانت له ظروف خاصة عامله النبي ﷺ بمقتضاها ، فيروي للناس هذه الأحاديث على أنها حكم عام، وأما قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن فاطمة بنت قيس: (لا ندري أصدقت أم كذبت)، فإنه لم يرد في أي من كتب السنة .

المطلب السادس : إدعاء فساد مرويات السيدة عائشة رضي الله عنها (85).

تتمثل هذه الشبهة في إدعاء بعض الطاعنين فساد ما نقلته وروته السيدة عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ من أحاديث، وهدفهم من وراء ذلك إلى الطعن في عدالتها تمهيداً للطعن فيما وصلنا عن طريقها من السنة ، ومن ثم الطعن في السنة نفسها.

دليلهم: أنها رضي الله عنها قد روت عن رسولنا الكريم ﷺ ألفين ونيفاً من الأحاديث ، وهذا ما لم يتحقق غيرها من زوجاته ﷺ، وأن هذا فيه ما يدعو للشك فيما روته ، كما يدعون أنها قد خالفت رواية الصحابة عن النبي ﷺ في حديثه: ((إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ)) (86)، و أنها انفردت برواية: ((إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ)) (87) وأن هذا يؤكد فساد مروياتها حسب قولهم.

الرد على الشبهة وإبطالها (88) :

1- السيدة عائشة رضي الله عنها كانت أقرب زوجات النبي ﷺ وأحبهن إليه، إضافة إلى تمتعها بكثير من الإمكانيات العلمية والقدرات التي ميّزتها عن غيرها من أمهات المؤمنين، مما أهلها دون غيرها من زوجاته للرواية عنه ﷺ بكثرة (89).

2- السيدة عائشة رضي الله عنها لم تخالف أحداً من الصحابة فيما روته عن النبي ﷺ ؛ فقد نُسخت رواية ((إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ)) بما ذكرته عن رسول الله ﷺ أنه قال : ((إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ))، وفي رواية مسلم : ((وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ)) (90)، وتبين صدقها وأن الحق في قولها ؛ وقد أجمع عليه العلماء، وهذا من استدراكاتها رضي الله عنها على بعض الصحابة (91).

الخاتمة

تذليلاً لهذه الدراسة، فقد تمخض عن هذا البحث جملة من النتائج أهمها :

1- أن أصحاب النبي ﷺ هم خير الخلق بعد الأنبياء ، مدحهم الله تعالى و رسوله الكريم ﷺ في أكثر من موضع في الكتاب والسنة بأنهم أفضل الأمة ، وقد حذرنا رسولنا الكريم من الإساءة إليهم، بل أمرنا باتباع سنتهم ونهانا عن مخالفتهم.

(85) ينظر: موسوعة بيان الإسلام: شبهات حول الطعن في عدالة الصحابة (115/4-116)

(86) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل ، ح رقم (1271)، ح رقم (349).

(87) رواه الترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب إذا التقى الختان وجب الغسل، (180/1)، ح رقم (108)، والنسائي في سننه الكبرى، كتاب الطهارة ، باب وجوب الغسل إذا التقى الختان، (108/1) ح رقم (196).

(88) للإطلاع على تفاصيل أكثر حول الردود على هذه الشبهة وإبطالها الرجوع إلى : موسوعة بيان الإسلام: شبهات حول الطعن في عدالة الصحابة (116/4-117).

(89) لمعرفة المكانة العلمية والأدبية للسيدة عائشة رضي الله عنها ، وأسباب كثرة روايتها عن النبي ﷺ يُراجع : الحديث النبوي والتاريخ، د. أحمد جمال العمري، ص (424-426) ، دور المرأة في خدمة الحديث في القرون الثلاثة الأولى، لأمال قرداش بنت الحسين، ص (49-52)، موسوعة بيان الإسلام: شبهات حول الطعن في عدالة الصحابة (116/4).

(90) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء ، ح رقم (269/1)، ح رقم (343).

(91) للإطلاع أكثر يمكن مراجعة: الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة، بدر الدين الزركشي، ص (23) .

- 2- أن تعديل صحابة رسول الله ﷺ هو أمر قرره وأكده الله في مواطن كثيرة من كتابه العزيز ، وهو متفق عليه بين المسلمين ودلت عليه أدلة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة سلفاً وخلفاً، فعدالة الصحابة لا تتوقف على حجية أقوالهم أو عدمها ، فأراؤهم يؤخذ منها ويُرد، أما عدالتهم فثابتة بالكتاب والسنة والاجماع.
- 3- بعض المغالين يعتقدون العصمة في أصحاب رسول الله ﷺ، والحقيقة أننا نعتقد العصمة في إجماعهم ؛ لأن النبي ﷺ أخبر أن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة ، فهم معصومون من أن يجتمعوا على ضلالة ، و لكن كآفراد هم غير معصومين ، فالعصمة لأنبياء الله صلوات الله وسلامه عليهم .
- 4- القول بعدالة الصحابة رضي الله عنهم لا تعني أنهم معصومون من الذنوب، فهذا لم يقل به أحد من العلماء من السلف والخلف، وإنما تعني عدم الكذب على رسول ﷺ، وتمام الثقة بأخبارهم وأقوالهم ، فلا يتعمدون الكذب في أخبارهم ، ولا شهادتهم ، فلم يُعرف من الصحابة من كان يتعمد الكذب على الرسول ﷺ
- 5- إن كل الشبهات التي أثارها أعداء السنة قديماً وحديثاً واحدة، فشبهات القدماء هي نفسها شبهات المعاصرين اليوم ، و جميع ما يتناقله الشيعة الرافضة، وأهل البدع في كتبهم من المطاعن والشبهات العامة والخاصة في أصحاب رسول الله ﷺ لا تعدو أن تكون أكاذيب وأباطيل مفتراه لا يُلتفت لها ، فدأب الرافضة، وأهل البدعة رواية الأباطيل، ورد ما صح من السنة المطهرة .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الكتب المطبوعة
- 1- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، بدر الدين الزركشي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2001م.
- 2- الأحاد والمثاني، أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني، تحقيق : د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية – الرياض، ط1، 1991م.
- 3- أحكام القرآن ، أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، 1405هـ.
- 4- الإحكام في أصول الأحكام ، علي بن محمد الأمدي أبو الحسن، تحقيق د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: بلا، ت: 1404هـ.
- 5- اختصار علوم الحديث، لأي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، دار الميمان للنشر والتوزيع، ط2013، 1م.
- 6- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، تحقيق : محمد سعيد البديري أبو مصعب، دار الفكر، بيروت، ط: بلا، ت: 1992م.
- 7- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط: بلا ، ت: 1412هـ.
- 8- الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ.
- 9- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر السقلاي، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل بيروت، ط1، 1412هـ.
- 10- أصول الدين، لأبي منصور عبد القادر البغدادي، مطبعة الدولة ، استانبول، ط1، 1928م.
- 11- أصول السنة، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ، دار المنار، السعودية، ط1، 1411هـ.

- 12- أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث، دار المعارف، القاهرة، ط1994، 6م.
- 13- إظهار الحق، محمد رحمت الله بن خليل الرحمن الكيرانوي الهندي، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد أحمد محمد عبد القادر خليل ملكاوي، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - السعودية، ط1، ت: 1989م.
- 14- إعلام الأجيال بعدالة أصحاب النبي الأخيار، إبراهيم سعيداي إدريس، ط1، 1993م.
- 15- إعلام الموقعين عند رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1968م.
- 16- الإفصاح عن معاني الصحاح، يحيى بن هبيرة الذهلي، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، دار الوطن، الرياض، ط1، ت: بلا.
- 17- إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، العلامة القاضي أبو الفضل عياض اليعصبى، ط1، ت: بلا.
- 18- الأموال، حميد بن زنجويه، تحقيق: شاكر ذياب فياض، مركز الملك فيصل، الرياض، ط1، ت: بلا.
- 19- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق و ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، ط: بلا، 2000م.
- 20- البداية والنهاية، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر - الجيزة، ط1، 1997م.
- 21- تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ت: بلا.
- 22- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسين المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، ت: بلا.
- 23- التعبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، ط: بلا، ت: 2000م.
- 24- التحرير في أصول الفقه، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، الشهير بابن الهمام الإسكندري الحنفي، مطبعة الباب الحلبي وأولاده، مصر، 1973 ط: بلا م.
- 25- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - 1997 م.
- 26- تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شرف الصحبة، خليل بن كيكليدي بن عبد الله صلاح الدين العلاني، تحقيق: د. محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة ودار البشير، ط1999، 1م.
- 27- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر - بيروت، ط1، 1996م.
- 28- تفسير القرآن العظيم، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تحقي: مصطفى السيد، محمد العجاوي، علي أحمد عبد الباقي، مؤسسة قرطبة ومكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط2000، 1م.
- 29- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير، أبو زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: علي بن أحمد الكندي، الدار الاثرية، ط2 2008م.
- 30- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ط: بلا، 1387هـ.

- 31- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبى الحجاج جمال الدين المزي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، والدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992م.
- 32- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبدالرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: عبدالرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2000م.
- 33- جامع البيان في تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م.
- 34- الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط3، 1987م.
- 35- الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1952م.
- 36- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: هشام سميح البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ط1، 2003م.
- 37- الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1952م.
- 38- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1405هـ.
- 39- دفاع عن السنة المطهرة، علي بن إبراهيم حشيش، دار العقيدة، الإسكندرية، ط2، 2005م.
- 40- دلائل النبوة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المحقق: عبد المعطي قلنجي، دار الكتب العلمية + دار الريان للتراث، بيروت + القاهرة، ط1، 1988م.
- 41- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1979م.
- 42- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1979م.
- 43- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت، ط1، 1979م.
- 44- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط1، 1979م.
- 45- سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1991م.
- 46- شرح الكوكب المنير، تقي الدين محمد بن أحمد بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار، تحقيق: محمد الزحيلي و نزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط2، 1997م.
- 47- شرح تنقيح الفصول، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق ودراسة: ناصر بن علي الغامدي، رسالة ماجستير، ت: 2000م.
- 48- شرح صحيح البخاري، أبو الحسن علي بن خلف بن بطلال القرطبي، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشيد، الرياض، ط2، 2003م.
- 49- الصارم المسلول على شاتم الرسول، أحمد بن عبد الحكيم بن تيمية، تحقيق: محمد عبدالله الحلواني، محمد كبير شودري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1417هـ.

- 50- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1987م.
- 51- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1993م.
- 52- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، ت: بلا.
- 53- الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، أبي العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي ابن حجر الهيتمي، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالله التركي وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1997.
- 54- طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: 526هـ، المحقق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت، ط2، ت: بلا.
- 55- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، تحقيق: إحسان عباس قدوس، دار صادر - بيروت، ط1، 1968م.
- 56- عدالة الصحابة رضى الله عنهم في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ودفع الشبهات، د. عماد السيد الشربيني، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط: بلا، ت: 2006م.
- 57- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، ط2، ت: بلا.
- 58- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، ط2، ت: بلا.
- 59- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، ط: بلا، ت: 1379هـ.
- 60- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ.
- 61- فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط1، 1356هـ.
- 62- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، ت: بلا.
- 63- قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
- 64- الكتاب: الموسوعة العقدية؛ إعداد: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف؛ الناشر: موقع الدرر السنية على الإنترنت dorar.net؛ عدد الأجزاء: 11.
- 65- كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، دار الوطن، الرياض، ط: بلا، 1997م.
- 66- الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة، ط2، ت: بلا.
- 67- متن العقيدة الطحاوية، لأبي جعفر الطحاوي الحنفي، دار ابن حزم، ط1، 1995م.
- 68- مدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر، تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط: بلا، ت: 1404هـ.

- 69- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1990م.
- 70- المستقصى في علم الأصول ، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، تحقيق : محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط1، ت: 1413هـ.
- 71- مسند الإمام أحمد بن حنبل، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط2، 1999م.
- 72- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت، ط1، ت: بلا.
- 73- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ، بيروت، ط1، 1988م.
- 74- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط: بلا، ت: 1979م.
- 75- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، مكتبة الفارابي، ط1، 1984م.
- 76- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، الناشر دار المعرفة، بيروت، ط1، ت: بلا.
- 77- المُفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للشيخ: أبو العباس أحمد بن عمران الأنصاري القرطبي، ط1، ت: بلا.
- 78- مناقب الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط1، ت: بلا.
- 79- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: د. محمد رشاد سالم ، مؤسسة قرطبة، ط1، 1406هـ.
- 80- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبوزكريا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط2، 1392هـ.
- 81- منهج النقد عند المحدثين، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي - مكتبة الكوثر بالرياض - ط3 - 1410هـ.
- 82- الوسيط في علوم مصطلح الحديث، محمد بن شهاب، عالم المعرفة، ط: بلا، 1982م.
- 83- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت ، ط: بلا، 1979م.
- البحوث و المجالات العلمية
- 1- بحث: الشبه الواردة حول عدالة الصحابة والرد عليها، أ.د. عبدالله بن محمد منصور آل الشيخ، مجلة التراث النبوي، جامعة الملك عبدالعزيز ، المجلد الثاني، العدد (16)، يناير (2025م).
- 2- قبس من فضل الصحابة في القرآن الكريم، د. منتصر عبد الغني محمد، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 26، سنة 2020م.